ملخص

تنفرد مدينة القدس بمكانتها الدينية والتاريخية والحضارية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود ، وهي أهم مدينة في فلسطين ومن أهم المدن في العالم نظراً لهذه المكانة . لذلك كانت المدينة مسرحاً للصراعات والغزوات عبر تاريخها الذي شهد في نصف القرن الأخير صراعاً مستمراً بين العرب وإسرائيل ، وكانت القدس وما زالت في قلب هذا الصراع . وبين مطالبة كلا الطرفين بالقدس قدمت الأمم المتحدة تصورها التوفيقي عبر قرار 181 لعام 1947 الذي يمنح القدس وضعاً دولياً خاصاً ، ورفضت على الدوام إجراءات إسرائيل الهادفة إلى تكريس المدينة عاصمة موحدة لها .

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالقدس ، ولكنها رغم ذلك بنت سياستها الخاصة إزاء الصراع بناءً على عوامل داخلية وخارجية جعلت من مواقفها تتسم بعدم الوضوح، في محاولة لتبوء موقع الوسيط . وفي إطار هذا التوجه سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر تجنب إثارة الرأي العام العربي والإسلامي ضدها وفي الوقت ذاته عدم إغضاب إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة .

أيدت الولايات المتحدة قرار التقسيم بما فيه تدويل القدس عام 1947 ، وعندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية عام 1967 ومن ثم ضمتها لحدودها عام 1968 ، دأبت الولايات المتحدة على اعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة ، وظلت منذئذ لا تعترف بالإجراءات الإسرائيلية في المدينة ، ورفضت شأنها شأن معظم دول العالم ، نقل سفارتها إلى القدس ، رغم أن هذا الموضوع كان بنداً رئيسياً في لائحة الوعود الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأمريكية ، وعلى الرغم أيضاً من القرار الذي اتخذه الكونغرس بداية التسعينيات والقاضي بنقل السفارة ، وكانت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ولا زالت الدافع الرئيسي لهذا الموقف رغم الضغوط الهائلة التي يمارسها الكونغرس وإسرائيل واللوبي المؤيد لها .

على ساحة المفاوضات ، دفعت الولايات المتحدة باتجاه ترك قضية القدس موضوعاً تفاوضياً ثنائياً مؤجلاً ، ورفضت أية مطالبة لها بالضغط على إسرائيل للقبول بقرارات

الشرعية الدولية ، حيث تبرر موقفها هذا بأن التسوية يجب أن يتم التوصل إليها عبر الأطراف نفسها دون ضغوط خارجية .

بعد انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991 ، وتوقيع اتفاق أوسلو 1993 وما تبعه من اتفاقات ملحقة ، ركزت الولايات المتحدة في سياستها على اعتبار تلك الاتفاقيات مرجعية لبحث قضية القدس ، بديلاً عن قرارات الشرعية الدولية . ومن المعروف أن كل الاتفاقات المبرمة لا تتضمن أي حل لهذه القضية ، إنما عالجتها ببند يدعو إلى تأجيل بحثها .

كانت ذروة النقاش المحتدم حول القدس خصوصاً ، عندما جمعت الولايات المتحدة السلطة الفلسطينية وإسرائيل في كامب ديفيد طيلة أربعة عشر يوماً ، وأجمعت كل التقارير الواردة من تلك المباحثات على أن الولايات المتحدة ركزت ضغوطها على الطرف الفلسطيني للقبول بمقترحات تخرج عن نطاق الشرعية الدولية من خلال تقسيم القدس الشرقية إلى سيادات مشتركة ومنفصلة ، وفشلت تلك المباحثات وظل موضوع القدس دون حل .